مجالات علم الاجتماع 2: علم اجتماع التنمية/ علم اجتماع الجريمة والانحراف/ علم الاجتماع الحضري.

أولا: علم اجتماع التنمية: هو المجال من علم اجتماع العام الذي موضوعه **التنمية.**

إنه الفرع الذي يهتم بالتأصيل النظري لقضية **التنمية** في أبعادها الاجتماعية.

وهو تطبيق معارف ونظريات علم الاجتماع لفهم قضية **التنمية والتخلف** في المجتمعات.

ويرى *Rojer Bastide* أن سوسيولوجيا التنمية تركز على **التغيرات الاقتصادية** التي ينبغي أن تفرز **تغيرات البنية الاجتماعية**، ومن خلالها تغيرات الذهنيات، وقد أعطى لهذه السوسيولوجيا وظيفة تحديد معايير التخلف والتي قد تكون اقتصادية وديموغرافية واجتماعية.

المجال من علم الاجتماع الذي يجمع جملة من المعارف والنظريّات والتجارب البحثيّة والأدوات المنهجيّة لتحليل الظواهر التي تتعلّق بمسار **التغيّر الاجتماعيّ** النّاتج عن تحويرات مبرمجة ومنظمة وواعية ومدروسة في أنماط الإنتاج داخل المجتمعات.

والتنمية هي عملية مجتمعية شاملة متكاملة وهادفة لتقدم المجتمع وارتقائه باستمرار، تتفاعل في محيطها الإمكانات البشرية والمادية المتاحة من خلال رفع فاعلية النشاط المؤسسي.

عملية واعية، موجهة لصياغة بناء حضاري متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاته وإبداعه. حيث يرى ***ألان توران*** *Alain Touraine* أن التنمية ليست مجرد فعل اقتصادي، بل هي هدف الحركات الاجتماعية. وأن علم اجتماع التنمية هو نصف علم الاجتماع، وهو يتعلق بكل تحول نوعي لمجتمع ما، أو لنمط إنتاجه. وأنه لا يمكن فهم سوسيولوجيا التنمية إلا من خلال تحليل البناء الاجتماعي، بالتركيز على العلاقات بين الطبقات والحركات الاجتماعية.

النشأة والتطور: ظهر علم اجتماع التنمية نتاجا للتغيرات التي حدثت في القرنين 18- 19 ميلادي (الثورات السياسية والصناعية، الحربين العالميتين)، وهي التغيرات التي خلفت العديد من الظواهر والمشكلات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتي سعى علم اجتماع التنمية إلى دراستها وفهمها من أجل اقتراح الحلول التي تمكن من مواجهتها.

وفي الستينيات من القرن العشرين، استمر تركيز أبحاث علم اجتماع التنمية على الموضوعات التي تدور في فلك المشكلات التنموية، مثل: مشكلات الدول النامية، ومشكلات العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية. المشكلات المصاحبة للتغيرات في المجتمعات.ثم توسعت دائرة البحث لتشمل موضوعات عديدة، أهمها:

- ✓ التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمعات الصناعية.
- ✓ عوامل التفاوت بين المجتمعات المتقدمة والنامية.
- ✓ العوامل الباعثة على التقدم والنمو....

ومن أشهر رواده:

KINDEL BERGER: الذي يؤكد على كون التنمية عملية مخططة لتحويل المجتمع من حال إلى آخر. ***وهربرت بارسونز*** الذي ذهب إلى أن العملية التطورية في حقيقتها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع.

وكذا *Bert f hoselitz* (1945- 1978) الذي نشر سنة 1953 مقالا بعنوان: " البنية الاجتماعية والنمو الاقتصادي "، أكد من خلاله على ضرورة اتباع الدول المتخلفة للنموذج الغربي في تنمية وتحديث المجتمع، معتقدا أنه في مقدور الدول المتخلفة أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النموذج السائد فيها (نموذج تقليدي)، واستيعاب وتبني متغيرات النموذج السائدة في الدول المتقدمة.

والواقع أن مقاربة التنمية في علم الاجتماع في بداياته قد ارتبطت بالبعد الاقتصادي، فقد طرحت العديد من الأفكار لدراسة التنمية، لكنها كانت في غالبيتها أفكارا تدرس البعد المادي لهذه المسألة. ومن أهم الأفكار في هذا المجال ما جاء به: **روستو** (1959) في دراسته لتاريخ تطور المجتمعات، وهو يعتمد على الطرح الماركسي في ذلك (الانتقال من المجتمع غير الصناعي إلى المجتمع الصناعي).

بعض المواضيع:

- ✓ القيم الاجتماعية الموجهة للتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا.
- ✓ مساهمة المرأة الريفية في تطوير الصناعة الحرفية.
- ✓ تمثلات الإطارات المحلية لمسألة التنمية في المجتمع.
- ✓ عوامل تخلف المجتمعات الإفريقية.
- ✓ مرتكزات النهضة الماليزية.
- ✓ معوقات التنمية المحلية في المجتمع الجزائري.
- ✓ الريف الهولندي: الخصائص وعوامل التطور.
- ✓ المعوقات الاجتماعية لمساهمة المرأة في المخططات التنموية.
- ✓ انعكاسات هجرة الأدمغة على المجتمعات النامية.

ثانيا: علم اجتماع الجريمة والانحراف: هو الفرع من علم الاجتماع، مجاله الجريمة والسلوك الإنحرافي. وهو المجال من علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة السلوك الإجرامي. إنه البحث في العوامل الاجتماعية الكامنة وراء السلوك الاجرامي. كما يعرف على أنه المجال من

علم الاجتماع، الذي يهتم بدراسة الجريمة والظروف المحيطة بالفرد المجرم. **و**هو الدراسة العلم اجتماعية للسلوك الانحرافي المفضي للجريمة.

ما هو السلوك الإنحرافي، وما هو السلوك الإجرامي (الجريمة)؟

السلوك المنحرف: هو السلوك الذي يتعارض مع القيم السائدة في المجتمع. أو السلوك الذي لا يهدف إلى تحقيق غاية معينة**.** وهو الابتعاد عن نماذج السلوك المتوقعة. أو هو عدم الامتثال لمجموع المعايير المقبولة بين قطاع كبير من أفراد المجتمع.

السلوك الإجرامي:

عند دينكين ميشيل هو: **الفعل السلبي،** الذي يخرج عن القوانين المتعارف عنها في المجتمع.

كل **امتناع** يُرتب القانون عن ارتكابه جزءً جنائيا.

فعل **غير مشروع** صادر عن إرادة حرة ويمس بمصلحة أو بحق محمِيَيْن قانونا.

وعليه، يكون السلوك الإجرامي ذلك الفعل الذي يعبر عن الخروج عن القوانين بما يتعارض مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية، ويوقع ضررا فيه.

ويرى ***سالين*** *Saline* بأن السلوك الإجرامي انتهاك أي قاعدة سلوكية، لذلك تطور علم الإجرام واتسع نطاقه ليشمل حتى السلوك المنحرف الذي يضر بالمجتمع والذي بإمكانه أن يشكل خطرا في المستقبل ويحول الفرد إلى مجرم، وهذا ما انتبهت إليه التشريعات الحديثة في مقاربتها للظاهرة الإجرامية.

السلوك المنحرف	السلوك الإجرامي
انتهاك للأعراف المجتمعية	انتهاك للقوانين الرسمية
تحدده التوقعات الثقافية للمجتمع	تحدده القوانين
متغير من مجتمع إلى آخر	ثابت نسبيا
عقوبة معنوية تحددها ثقافة المجتمع بالرفض أو الوصم أو النبذ....	عقوبته واضحة ومحددة في القانون

النشأة والتطور: كان انفصال علم اجتماع الجريمة عن علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر. ومن بين أهم العوامل التي دفعت لبروز مجال من علم الاجتماع يهتم بظاهرة الإجرام

والإنحراف: زيادة نسب الجريمة في المدن. والتي كان مردّها أساسا لعاملين: التصنيع وما يحمله من قيم دخيلة مرتبطة بالصناعة نفسها من جهة وبالتعامل مع أفراد غير معروفين الواحد منهم للآخر. والكثافة السكانية، التي لم تجد ما يلبي حاجياته المختلفة.

ومن أهم رواده الطبيب الإيطالي ومؤسس علم الإجرام **سيزار لمبروزو،** الذي عمل ما بين 1864-1897 على إجراء أبحاث تطبيقية في مجال علم الإجراء على المجرمين الموتى والأحياء والسجناء. وقد بدأت نتائج أبحاثه بالتأكيد على النزعة الوراثية للإجرام. غير أنه ما لبث أن أكد على تأثير العوامل الاجتماعية على بروز السلوك الإجرامي.

وفي هذا السياق أكد **غابريال تارد** 1890 على أثر النمو الحضري على معدلات الجريمة، وظهور عصابات الأحياء والسلوك المنحرف..ويؤكد **ميلتون** على أن ضعف الروابط بين أفراد المجتمع يعد مجالا ملائما لتنامي السلوك المنحرف، ما يمهد لبروز الجريمة وانتشارها.ويرجع ذلك لنمو التجمعات البشرية، وزيادة التباين بينها، وسيادة مبدأ الفردانية، وبروز الطبقية....

وقد اعتبر ***إيميل دوركايم*** في دراسته للانتحار (1897) أن الجريمة حقيقة واقعة في كل المجتمعات الحديثة، وهي مجتمعات تتميز بتساقط المؤثرات الإرشادية للمجتمع، وتدني سطوة الضمير الجمعي، وهشاشة القيم الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الفردانية، التي توقع الفرد في الضياع، ويصل المجتمع إلى ما أسماه ب: اللامعيارية، وهي الحالة التي تصبح فيها ضوابط المجتمع عاجزة عن توجيه سلوك أفراده، فيغدو سلوكا منحرفا.

وفي محاولة توفيقة، نشر فريق من الباحثين ***(تيلدو، تايلور، وولتون...)*** سنة 1973 دراسة يؤكدون فيها على أن السلوك المنحرف هو نتاج لتفاعل العديد من العوامل: الوراثية، النفسية، الاجتماعية والثقافية.

بعض المواضيع:

- ✓ الوصم الاجتماعي لخريجي السجون.
- ✓ العوامل الاجتماعية للسلوك الإجرامي.
- ✓ السلوك الإجرامي بين المدينة والريف.
- ✓ اختلال منظومة القيم وظاهرة التعدي على الأصول.
- ✓ ظاهرة تعاطي المخدرات في أوساط الشباب: العوامل والآثار.
- ✓ أنماط السلوك الإنحرافي لدى المراهقين.
- ✓ دور السجون في تعديل سلوك المجرمين.
- ✓ آليات تقويم السلوك المنحرف.

- ✓ العنف ضد المرأة في المجتمع.
- ✓ إدمان المخدرات والتعدي على الأصول في المجتمع.
- ✓ ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري.

ثالثا: علم الاجتماع الحضري: هو المجال من علم الإجتماع الذي يجعل من المدينة وما يرافقها من مظاهر تحضر محورا لاهتماماته. وهو ذلك العلم الذي يدرس الإجتماع الإنساني في المدن، بما في ذلك تحليل المدينة بوصفها ظاهرة إجتماعية في حد ذاتها، ودراسة المشاكل التي تحدث في المدينة.

وأكثر ما يتم التركيز عليه هو التحضر بوصفه السمة المميزة للمدن. والتحضر هو عملية إجتماعية معقدة لها مصاحبات أهمها تغير أسلوب الحياة ونوع المهن والنشاط والعادات والتقاليد وشكل السكن والعلاقات بين الأفراد والجماعات.

النشأة والتطور: يجمع المشتغلون بعلم الإجتماع الحضري على أن البداية الحقيقية لهذا العلم كمجال متميز للبحث والدراسة كانت على يد العالم الأمريكي روبرت بارك *R. Park.* الذي كانت مقالته عن المدينة سنة 1915 إيذانا ببدء مرحلة جديدة لقيام فرع جديد ومستقل من فروع علم الإجتماع يوجه أساسا لدراسة المدينة؛ حيث وضع في هذا المقال أسسا منهجية ونظرية لدراسة الاجتماع الحضري، ونادى بضرورة أن يقوم البحث على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر الحضرية.

كما اهتم بارك في كتابه (المدينة 1925) الذي اشترك فيه مع ***أرنست برجس ومكنزي*** بدراسة العديد من الظواهر الحضرية كالهجرة والتفكك الأسري، والعلاقات العرقية، والسكان المشردين وعصابات الأحياء، والأحداث الجانحين والانتحار....

وقد زاد الإهتمام أكثر بعلم الإجتماع الحضري في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات بسبب وجود ظروف اجتماعية أهمها تلك التناقضات السائدة بين المدينة والريف في الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الأبحاث تتناول المدن والمناطق الحضرية باعتبارها شكلا فريدا من نوعه من أشكال المجتمعات، يحتاج إلى دراسة، هذا فضلا عن تعاظم المشكلات الحضرية.وأهم هذه المشكلات:

- ❖ ارتفاع معدلات الجريمة والأمراض العقلية.
- ❖ ارتفاع كثافة السكان وما يرافقها من عدم تكافؤ الفرص.
- ❖ عدم تجانس المجتمع، وما رافقه من فوارق.
- ❖ عدم وجود ثوابت بسبب التغير الإجتماعي المستمر.

ومن بين الدراسات الدراسة التي قدمها ميشيل ***يونج وبيتر ويلموث*** حول الأسرة والقرابة في لندن سنة 1957، التي تدراسا فيها التحول من الأسرة التقليدية إلى الأسرة النواة.

ودراسة ***فلويد هانتر*** سنة 1952 عن أشكال التأثير السياسي والاجتماعي في جورجيا.

وقد استطاع عالم الإجتماع الأمريكي ***كنجزلي دافيد*** أن يخرج علم الإجتماع الحضري من إطاره التقليدي إلى إطار الدراسات التحليلية المقارنة في العصر الحديث. مركزا اهتمامه على التحضر المفرط باعتباره ظاهرة تعبر عن أن سكان مدينة ما يتضاعفون بدرجة لا تتوافق مع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإقتصادية والترفيهية... الموجودة في تلك المدينة. مما يجعل المدينة عرضة للعديد من المشكلات أهمها:

- مشكلة الإسكان.
- النقل والمواصلات.
- حوادث المرور.
- التلوث البيئي الناتج عن كثرة المواصلات، والتصنيع...

بعض المواضيع:

- ❖ مشكلات التحضر المفرط.
- ❖ بناء الأسرة في المجتمعات الحضرية.
- ❖ المدن الجديدة وإشكالية الإندماج الاجتماعي.
- ❖ ارتباط الإجرام بالأحياء القصديرية.
- ❖ تنظيم الخدمات الاجتماعية في المدن الجديدة.
- ❖ الأهمية الاجتماعية لمشاريع التطوير الحضري.
- ❖ انعكاس التحضر على العلاقات القرابية
- ❖ المشكلات الاجتماعية المدن الجديدة.
- ❖ المدينة: دراسة سوسيولوجية
- ❖ تأثير النمو الحضري على التماسك الأسري.